

حذر أوروبي في التعامل مع اندفاع تركيا لتبريد الخلافات

بروكسل - قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الجمعة إن التوترات مع تركيا خفت خلال الأسابيع القليلة الماضية لكن الدول الأوروبية ستظل حذرة، فيما داب النظام التركي على المناورة كلما زادت عزلة الإقليمية والدولية.

وقال ماكرون في مؤتمر صحفي في بروكسل أثناء حديثه عن تركيا "التوترات خفت في الأسابيع الماضية". وأضاف "سنواصل توخي الحذر... لكننا سنعاود العمل المشترك".

وكثفت تركيا منذ مطلع العام الجاري، مبادرات التهدة تجاه خصومها الغربيين والإقليميين للخروج من عزلتها المتزايدة على الساحتين الإقليمية والدولية، إلا أن التوجس من صدقية النظام التركي يغلب على ردود الأفعال تجاه هذه المبادرات، إذ لأنقرة سوابق عديدة في عدم الإيفاء بوعودها وتعهدها وهو ما يجعل تصديقها أمرا صعبا.



إيمانويل ماكرون
التوترات مع تركيا
خفت لكننا سنواصل
توخي الحذر

وكانت فرنسا قد قادت مطلع ديسمبر الماضي جهود الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات تهادية على تركيا، على أن يتم فرض عقوبات مشددة أكثر بعد ذلك في ضوء التقييم الأوروبي لسلوك أنقرة في شرق المتوسط، حيث دابت على إثارة التوترات مع كل من اليونان وقبرص في ما يتعلق بحقوق التنقيب عن النفط والغاز.

وتعكس اللهجة التصالحية لتركيا بشأن عهد الخلافات العالقة مع القوى الدولية، مخاوف أنقرة من تنامي عزلتها، ما يضرب بمصالحها الاستراتيجية على المدى المنظور.

والخميس، أكد الاتحاد الأوروبي استعداد "الزيادة التعاون مع تركيا في العديد من المجالات التي تنطوي على مصالح مشتركة بشكل تدريجي ومتناسب"، لكنه طلب من الرئيس التركي إزالة العقبات أمام إحياء العلاقات مع أنقرة.

وأعاد بيان قمة الاتحاد الأوروبي التي انعقدت في باريس يومي الخميس والجمعة، عن استعداده لإجراء حوار رفيع المستوى مع تركيا حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الهجرة والصحة والمناخ ومكافحة الإرهاب والقضايا الإقليمية.

وتناول بيان القمة الوضع الداخلي في تركيا، حيث أشار إلى أن "التطورات المتعلقة بسيادة القانون والحقوق الأساسية في تركيا كانت مصدر قلق". وأوضح البيان أن "الأحزاب السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام قد تم استهدافهم، وأن هذه التطورات تسببت في تراجع الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق المرأة في البلاد".

بروكسل - قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الجمعة إن التوترات مع تركيا خفت خلال الأسابيع القليلة الماضية لكن الدول الأوروبية ستظل حذرة، فيما داب النظام التركي على المناورة كلما زادت عزلة الإقليمية والدولية.

وقال ماكرون في مؤتمر صحفي في بروكسل أثناء حديثه عن تركيا "التوترات خفت في الأسابيع الماضية". وأضاف "سنواصل توخي الحذر... لكننا سنعاود العمل المشترك".

وكثفت تركيا منذ مطلع العام الجاري، مبادرات التهدة تجاه خصومها الغربيين والإقليميين للخروج من عزلتها المتزايدة على الساحتين الإقليمية والدولية، إلا أن التوجس من صدقية النظام التركي يغلب على ردود الأفعال تجاه هذه المبادرات، إذ لأنقرة سوابق عديدة في عدم الإيفاء بوعودها وتعهدها وهو ما يجعل تصديقها أمرا صعبا.

وسبق لتركيا أن قدمت تعهدات بتخفيف التوتر شرق المتوسط والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع أثينا وقبرص، لكنها لم تلتزم بذلك.

وبعد أشهر من التوتر، التقى مؤخرا الرئيس الفرنسي نظيره التركي الإثنين في بروكسل في "أجواء هادئة"، وتعهدا بـ"العمل معا" في ملفي ليبيا وسوريا وشرق المتوسط، بحسب باريس.

وتطالب فرنسا ودولا عديدة برحيل القوات الأجنبية والمرتزقة - قدرت الأمم المتحدة عددهم بنحو 20 ألفا في نهاية 2020- المنتشرين في ليبيا لترسيخ آمال السلام التي تم رسمها في الأشهر الأخيرة في هذا البلد.

ويتعلق الأمر بالقوات التركية والمرتزقة السوريين الذين نشرتهم تركيا وكذلك المرتزقة من مجموعة فاغنر الروسية الخاصة.

وفي شرق المتوسط حيث وقعت حادثة بين قطع حربية تركية وفرنسية في يونيو 2020، دعمت باريس أثينا أمام طموحات أنقرة المتعلقة بالغاز.

وشكك اردوغان في أكتوبر، في "الصحة العقلية" لماكرون منتهما إياه بشن "حملة كراهية" ضد الإسلام، لأنه دافع عن الحق في رسم صور كاريكاتورية للنبي محمد ولخطابه ضد التطرف الإسلامي في فرنسا.

وتطرق تركيا أبواب فرنسا صاحبة الغنى الاقتصادي والسياسي في الاتحاد الأوروبي باعتبارها البوابة الرئيسية لأي مصالح مع الشركاء الأوروبيين وكسر العزلة التي تواجهها في الفضاء الأوروبي. ويبدو الجانب التركي مستعجلا على تصحيح مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي لحسابات اقتصادية وسياسية وفي وقت يحتاج فيه

ملاحم الجيل الجديد لداعش تتشكل في أفريقيا

أطفال يرتكبون مذبحة مروعة في بوركينافاسو



أطفال أفريقيًا يدخلون نفقا مظلمًا

وتقول جوليت توما المتحدثة الإقليمية باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) "يتزايد تجنيد الأطفال في أنحاء المنطقة، الأطفال يضطرون ويقوم بمقاومة قادة داعش وجها لوجه".

وتلى هذه المرحلة الاختيار التي تهيم ببيئة داعش على حياة الطفل، بحسب التقرير، وذلك عبر استقطابه وتدريبه لاكتشاف قدراته وتحديد المهام. أما المرحلة الرابعة فهي الإخضاع التي ترمج عبرها عقلية الطفل من خلال التدريبات الجسدية والنفسية والحشية، والتي تشمل عزله عن أسرته وفرض زي موحد عليه لتعميق التزامه بحس التضحية وقيم التنظيم.

وكذلك يفيد التقرير بأن المرحلة الخامسة وهي التخصص، هي التي يسعى فيها التنظيم إلى تعزيز خبرات الطفل البدائية، تزامنا مع تدريبات متخصص.

وتنتهي عملية التجنيد في مرحلة التعيين، وهي بمثابة تخرج للطفل إلى صفوف التنظيم عبر تعيينه في دور وفقا لقدراته ليكون ذلك الدور أحيانا استقطاب أطفال آخرين إلى صفوفه.

ويستخدم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية أسلوب تجنيد الأطفال لبناء صفوفه أو الحفاظ على المقاتلين البالغين أو مباغطة قوات الأمن.

للأطفال عبر لقاءات غير مباشرة مع أعضاء التنظيم في المناسبات العامة، ثم تأتي مرحلة التعليم، وهي مشابهة للإغواء، لكن يلقن فيها الطفل بشكل مكثف ويقوم بمقاومة قادة داعش وجها لوجه.

وتلى هذه المرحلة الاختيار التي تهيم ببيئة داعش على حياة الطفل، بحسب التقرير، والتي تشمل عزله عن أسرته وتدريبه لاكتشاف قدراته وتحديد المهام. أما المرحلة الرابعة فهي الإخضاع التي ترمج عبرها عقلية الطفل من خلال التدريبات الجسدية والنفسية والحشية، والتي تشمل عزله عن أسرته وفرض زي موحد عليه لتعميق التزامه بحس التضحية وقيم التنظيم.

وكذلك يفيد التقرير بأن المرحلة الخامسة وهي التخصص، هي التي يسعى فيها التنظيم إلى تعزيز خبرات الطفل البدائية، تزامنا مع تدريبات متخصص.

وتنتهي عملية التجنيد في مرحلة التعيين، وهي بمثابة تخرج للطفل إلى صفوف التنظيم عبر تعيينه في دور وفقا لقدراته ليكون ذلك الدور أحيانا استقطاب أطفال آخرين إلى صفوفه.

ويستخدم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية أسلوب تجنيد الأطفال لبناء صفوفه أو الحفاظ على المقاتلين البالغين أو مباغطة قوات الأمن.

القاحلة في الشمال والشرق والوسط. وأغلقت أكثر من 2200 مدرسة، حوالي واحدة من كل عشر مدارس، مما أثر على أكثر من 300 ألف طفل.

ويعد خسارته لأرض "الخلافة المزعومة" وتكبده خسائر بشرية فادحة، اتجه التنظيم إلى الدول النائية في أفريقيا ليعوض خسائره البشرية هناك، حيث الفقر والجوع والفشل السياسي والضعف الأمني وهي تربة خصبة لإعادة هيكلة صفوفه.

130
مدنيا ضحايا مذبحة ارتكبتها
أطفال أعمارهم تتراوح بين 12
و14 سنة

ويرى باحثون في شؤون الحركات الإسلامية أن داعش أصبح تنظيما ضعيفا في كل الأحوال، لذلك يتجه إلى تجنيد الأطفال من خلال إغرائهم وتغذية تطرفهم. ويستخدم تنظيم داعش ست مراحل لتجنيد الأطفال ليصبحوا عناصر متطرفة في صفوفه. وقد كشف تقرير لدورية دراسات الصراع والإرهاب عن هذه المراحل، وأولها مرحلة الإغواء التي تشمل عرض الأكار والممارسات المتطرفة

مع هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في كل من سوريا والعراق، باتت أفريقيا التي تمزقها النزاعات العرقية والحروب الأهلية وهشاشة الوضع الأمني ملاذ لفلوله والتقاط أنفاسه. ويمثل أطفال أفريقيا خزانا بشريا كبيرا للتنظيم الساعي إلى إعادة هيكلة صفوفه.

ذواغادغو - تعكس المذبحة المروعة التي ارتكبتها أطفال متطرفون تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة في بوركينافاسو والتي راح ضحيتها أكثر من 130 مدنيا، ملاحم الجيل الجديد لتنظيم داعش المتطرف والذي يبدو أكثر تطرفا وأكثر تعظنا لسفك الدماء من أباؤه المؤسسين.

وأغار مسلحون على قرية سولهان في شمال شرق بوركينافاسو وقتلوا النار على السكان وأحرقوا المنازل. وكان ذلك أسوأ هجوم في سنوات بالمنطقة التي تعاني من الجهاديين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية.

وقال المتحدث باسم الحكومة أوسيني تامبورا إن أغلب المهاجمين كانوا أطفالا، مما أثار استنكار الأمم المتحدة.

وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بيان الخميس "نستنكر بشدة تجنيد الجماعات المسلحة غير الحكومية للأطفال والمراهقين. هذا انتهاك جسيم لحقوقهم الأساسية". وعلى الرغم من تدخل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقوات مسلحة دولية، لا تزال هجمات المتطرفين الإسلاميين مستمرة دون هوادة في أنحاء منطقة الساحل بغرب أفريقيا، والتي تشمل مالي والنيجر والمجاورتين.

وقال مسؤولون محليون في شمال بوركينافاسو، حيث يسيطر الجهاديون على مساحات شاسعة من الأرض، إن الجماعات الإسلامية استخدمت الجنود الأطفال في هجماتها خلال العام الماضي، لكن الهجوم الأخير هو أبرز هذه الهجمات.

ويمثل هذا الهجوم انتكاسة جديدة للبلد الفقير الواقع في غرب أفريقيا والذي يشهد منذ 2018 ارتفاعا حادا في الهجمات على المدنيين والجنود. وقالت اليونيسيف إن المئات لقوا حتفهم ونزح أكثر من 1.2 مليون، واضطر الكثير منهم إلى العيش في مخيمات مؤقتة منتشرة في المناطق

ألمانيا تمنح ضحايا الاضطهاد النازي وذريتهم حق التجنيس

أوضح ميديلبرغ أن التحالف المسيحي يريد بذلك تطبيق تبعات "الأعمال الشغب المعادية للسامية التي لا تطاق"، التي شهدتها البلاد في مايو الماضي، وقال "إذا كان وجود دولة إسرائيل شأن مهم للدولة الألمانية، فيجب في كل الأحوال أن يكون ذلك أمرا واضحا في قانون الجنسية".

رفض منح الشرطة صلاحية ترحيل اللاجئين من ألمانيا

مشروع القانون مرة أخرى. وهناك إجماع واسع النطاق على أن قانون الشرطة الاتحادية، الذي تم تنقيحه آخر مرة في عام 1994 في نقاط أساسية، بحاجة إلى تحديث. ويوسع مشروع القانون صلاحيات الشرطة الاتحادية في التعامل مع الأجانب المزمين بمغادرة البلاد، حيث يمنح أفراد الشرطة الاتحادية الحق في تنفيذ ترحيل هؤلاء إذا صادفتهم في الأماكن المختصة برعايتهم، مثل محطات القطارات أو أثناء التفتيش داخل القطارات، ولكن فقط في حال موافقة مكتب الهجرة المسؤول محليا على ذلك.

أو العنصريين في المستقبل"، مضيفا أنه لا يجوز لأي شخص أدين بجريمة معادية للسامية أو عنصرية أو كراهية ضد الأجانب أن يصبح مواطنا ألمانيا، مشيرا إلى أن هذا سينطبق أيضا في المستقبل على الانتهاكات الطفيفة للقانون.

وقال وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر "هذا لا يتعلق فقط بتصحيح الأمور، إنه يتعلق بالاعتذار في حالة من الخزي الشديد".

وأضاف في بيان "إنها ثروة كبيرة لبلدنا إذا أراد الناس أن يصبحوا ألمانيا، على الرغم من حقيقة أننا أخذنا كل شيء من أسلافهم".

وفي المقابل، كشفت تقارير صحافية أن الكتل البرلمانية للانتلاف الحاكم الألماني، المكون من التحالف المسيحي المنتمعة إليه المستشارة أنجيلا ميركل والحزب الاشتراكي الديمقراطي، تخطط لإجراء تعديل على قانون الجنسية يسمح بسحبها ممن أدينوا بارتكاب جريمة معادية للسامية أو ذات دوافع عنصرية.

وقال خبير الشؤون الداخلية في الحزب المسيحي الديمقراطي ماتياس ميديلبرغ، إن "تشديد قانون الجنسية القادم سستتعامل على الأرجح مع مهم لمنع تجنيس المعادين للسامية

فقط إثبات أن أسلافهم تعرضوا للاضطهاد في ألمانيا بين عامي 1933 و1945 أو كانوا ينتمون إلى جماعات اضطهدت في ذلك الوقت.

ويمكن أن ينطبق هذا على أحفاد اليهود أو طائفتي السنطي والروما، وكذلك على أولئك الذين عانوا من أمراض عقلية أو المعارضين السياسيين للنازية.

وقال وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر "هذا لا يتعلق فقط بتصحيح الأمور، إنه يتعلق بالاعتذار في حالة من الخزي الشديد".

وأضاف في بيان "إنها ثروة كبيرة لبلدنا إذا أراد الناس أن يصبحوا ألمانيا، على الرغم من حقيقة أننا أخذنا كل شيء من أسلافهم".

وفي المقابل، كشفت تقارير صحافية أن الكتل البرلمانية للانتلاف الحاكم الألماني، المكون من التحالف المسيحي المنتمعة إليه المستشارة أنجيلا ميركل والحزب الاشتراكي الديمقراطي، تخطط لإجراء تعديل على قانون الجنسية يسمح بسحبها ممن أدينوا بارتكاب جريمة معادية للسامية أو ذات دوافع عنصرية.

وقال خبير الشؤون الداخلية في الحزب المسيحي الديمقراطي ماتياس ميديلبرغ، إن "تشديد قانون الجنسية القادم سستتعامل على الأرجح مع مهم لمنع تجنيس المعادين للسامية



هورست زيهوفر
إنها ثروة كبيرة لبلدنا
إذا أراد الناس أن
يصبحوا ألمانيا

وفي العام 1941، جرد النظام النازي الجنسية من أي يهودي ألماني يعيش خارج حدوده، مما جعل اللاجئ اليهود عديمي الجنسية وقطعت بهم السبل كما تم تجريدهم اليهود داخل البلاد من حقوقهم وتحويلهم إلى رعايا للدولة.

وقبل ذلك، تم تجريد العديد من اليهود وغيرهم من ضحايا الحكم النازي من جنسيتهم بشكل فردي بموجب مرسوم لأسباب سياسية أو عنصرية. وقال رئيس المجلس المركزي لليهود في ألمانيا جوزيف شوستر "خلال الحقبة النازية، أجبر عدد لا يحصى من اليهود الألمان على الفرار أو تم ترحيلهم. بالإضافة إلى ذلك، تم استبعاد اليهود بشكل أساسي من الحصول على الجنسية الألمانية بسبب التشريعات العنصرية. وهذا الظلم يجلب التراجع عنه. لكنها لفتة من اللياقة إذا تم منحهم وأحفادهم فرصا قانونية لاستعادة الجنسية الألمانية".

وبحسب التعديلات الجديدة، فإن طلب التجنيس مجاني ويمكن الاحتفاظ بجنسيتين أخرى. ويجب على المتضررين

محرومين في السابق بموجب المادة 116 من القانون الأساسي (الدستور) من التجنيس سيحصلون على حق قانوني في التجنيس في المستقبل. ورغم أن هذه المادة في الدستور تنص على التجنيس في ألمانيا إذا سُحبت الجنسية بين عامي 1933 و1945 "لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية"، لم يكن المتضررون في الكثير من الحالات غير مجردين من جنسيتهم رسميا، بل فقدوا جنسيتهم الألمانية من خلال قبول جواز سفر آخر.



مظالم نازية لا يمكن نسيانها